

دروس في علم الأصول

[89] ابتداءً ، ولا تدخل في تكوين المدلول التصوري خلافاً لما إذا قيل بان الدلالة على

الاطلاق وضعية لاخذه قيذا في المعنى الموضوع له ، فانها تدخل حينئذ في تكوين المدلول التصوري. التنبيه الثاني: ان الاطلاق تارة يكون شمولياً يستدعي تعدد الحكم بتعدد ما لطرفه من افراد ، واخرى بديلاً يستدعي وحدة الحكمة . فإذا قيل: اكرم العالم كان وجوب الاكرام متعدداً بتعدد افراد العالم ، ولكنه لا يتعدد في كل عالم بتعدد افراد الاكرام. وقد يقال: ان قرينة الحكمة تنتج تارة الاطلاق الشمولي ، واخرى الاطلاق البدلي ، ويعترض على ذلك بان قرينة الحكمة واحدة فكيف تنتج تارة الاطلاق الشمولي ، واخرى الاطلاق البدلي ؟ وقد اجيب على هذا الاعتراض بعدة وجوه: الاول: ما ذكره السيد الاستاذ من ان قرينة الحكمة لا تثبت الا الاطلاق بمعنى تقييد القيد ، واما البدلية والاستغرافية فيثبت كل منهما بقرينة اضافية ، فالبدلية في الاطلاق في متعلق الامر مثلاً تثبت بقرينة اضافية ، وهي ان الشمولية غير معقولة لان ايجاد جميع افراد الطبيعة غير مقدور للمكلف عادة ، والشمولية في الاطلاق في متعلق النهي مثلاً ، تثبت بقرينة اضافية ، وهي ان البدلية غير معقولة ، لان ترك احد افراد الطبيعة على البديل ثابت بدون حاجة إلى النهي. ولا يصلح هذا الجواب لحل المشكلة إذ توجد حالات يمكن فيها الاطلاق الشمولي والبدلي معاً ، ومع هذا يعين الشمولي بقرينة الحكمة ، كما في كلمة عالم في قولنا اكرم العالم ، فلا بد اذن من اساس لتعيين الشمولية أو البدلية غير مجرد كون بديله مستحيلاً. الثاني: ما ذكره المحقق العراقي رحمه الله من ان الاصل في قرينة الحكمة انتاج الاطلاق البدلي ، والشمولية عناية اضافية بحاجة إلى قرينة ،